ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
**Researcher: Khalid ‘Ajil Faris Al-Sa‘doun**
University of Wasit / College of Arts
Email: std2023.2024.khrashid@uowasit.edu.iq

**Prof. Dr. Aseel Mutib Matroud**
University of Wasit / College of Arts

**Keywords**: justification, commentators on the Mu'allaqat, grammatical analysis, Ibn al-Anbari, al-Nahhas.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 28 Apr 2025
Accepted 25May 2025
Available online 1 Jul 2025

# Grammatical Justification in the Commentaries on the Mu'allaqat

## Abstract

Grammatical justification is the explanation or clarification of the reason why certain grammatical rules are applied in a specific way within a sentence. The aim of grammatical justification is to understand the rationale behind using a particular case of a word in a sentence, such as nominative, accusative, genitive, or jussive. Grammatical justification may involve various aspects, such as explaining the reason behind a word’s case (nominative, accusative, genitive), and why the grammatical case of a particular word changes depending on context. In this way, grammatical justification helps in achieving a deeper understanding of how grammatical rules are applied. We have found that grammatical causes help determine the reason behind a specific grammatical case, whether at the level of wording, meaning, or syntactic context.The causes we addressed in our research are eight in total: (1) semantic correspondence, (2) heaviness avoidance, (3) indication of the state, (4) similarity, (5) lightening, (6) origin, (7) compensation, and (8) necessity and how these were treated by the commentators of the Mu‘allaqat, particularly Ibn al-Anbari and al-Nahhas.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.4440

# التّعليل النّحوي في شروح المعلقات

الباحث خالد عاجل فارس السعدون/ جامعة واسط/كلية الآداب
أ.د أسيل متعب مطرود/ جامعة واسط/كلية الآداب

**الخلاصة**

التّعليل النّحوي هو تفسير أو توضيح السبب الذي يجعل بعض القواعد النحوية تطبق بشكل معين في الجملة، والهدف من التعليل النحوي هو فهم السبب الذي يؤدي إلى استخدام حالة معينة للكلمة في الجملة، مثل رفع أو نصب أو جر أو جزم الكلمات، التعليل النحوي يمكن أن يشمل العديد من الأوجه مثل: سبب إعراب الكلمة (مرفوع أو منصوب أو مجرور)، وهو السبب في تغيير إعراب كلمة معينة بناءً على السياق، بهذه الطريقة، يساعد التعليل النحوي في فهم أعمق لكيفية تطبيق القواعد في الجمل.

وقد وجدنا أنّ العلّل النّحوية تُساعد في تحديد السّبب الذي أدى إلى حالة إعرابية معينة، سواء كان ذلك في مستوى اللّفظ أو المعنى أو السّياق التّركيبي.

والعلّل التي تناولناها في بحثنا هنا هي ثماني علّل هي ( علّة الحمل على المعنى - علّة الاستثقال - علّة دلالة الحال - علّة المشابهة - علّة التّخفيف - علّة الأصل - علّة التّعويض - علّة الضّرورة)، وكيف تناولها شراح المعلقات في شروحهم، وفي مقدمتهم ابن الأنباري والنّحاس.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الكلمات المفتاحية: التّعليل، شراح المعلقات، التّحليل النّحوي، ابن الأنباري، النّحاس.

**المقدمة**

شروح المعلقات الجاهليات الطوال التي انتخبناها، هي التي تناولت المعلقات الجاهلية بالتّحليل والوصف الدّلالي والنّحوي وهي (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، شرح المعلقات العشر، للزوزني، شرح الأشعار الستة الجاهلية، لأبي بكر البطليوسي، شرح القصائد العشر، للتبريزي، شرح المعلقات العشر، للشنقيطي، نهاية الأرب في شرح معلقات العرب، للنعساني الحلبي) كانت من جملة وسائل التّحليل عندهم هو التّعليل؛ لتفسير القواعد النحوية وأسباب اختيار صيغة معينة في الجملة أو التراكيب اللغوية، والتعليل النّحوي عندهم وسيلة لفهم الأسباب التي دفعت إلى استخدام أسلوب نحوي معين بدلاً من آخر. يتضح التعليل في النحو من خلال تفسير الظواهر اللغوية مثل اختيار الحروف المناسبة، أو تصريف الأفعال، أو حتى ترتيب الكلمات في الجملة، بناءً على قواعد خاصة تعكس المعنى المقصود.

التعليل النحوي في هذا السياق يشير إلى الجهود التي بذلها الشراح لفهم الأسباب التي تَحكم استخدام الصيغ النحوية أو الأساليب اللغوية في شعر المعلقات. يعتمد الشراح على تفسير القواعد النحوية التي يتبعها الشعراء

في هذه القصـــائد، مثل اختيار التراكيب النحوية، والإعراب، واســـتخدام الأدوات البلاغية، والألفاظ التي قد تكون غير مألوفة أو مبتكرة في ذلك العصر. كما يبرز التعليل في محاولة فهم سبب اختيار بعض الأوزان أو الأساليب اللغوية التي تساهم في جمال وبلاغة المعنى.

وقد تميزت شروح القصائد الطوال المعلقات بتعمقها في تحليل الأسلوب النحوي والتفسير اللغوي للنصوص، حيث يسـعى الشـراح إلى بيان كيفية تفاعل النحو مع المعنى في الشـعر، ولماذا اختار الشـاعر تركيبًا نحويًا معينًا، وكيف يتناسب مع السياق البلاغي والشعري. بهذا الشكل، يصبح التعليل النحوي أداة لفهم النصوص بشكل أعمق، وبالتالي يساعد في تفسير معاني القصائد بشكل أكثر دقة.

**التّعليل لغة.**

قد أورد ابن فارس (ت 395هـ) ثلاثة معانٍ أو جذور لغوية للعلّة، وهي العلّل الشّربة أو هي من العائق عاق يعوق وذكر قول الخليل : " العلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه "، والثّالث: العلّة المرض (ينظر: ابن فارس، 1979، 1497) ... وابن منظور (ت711هـــــ) كـان أكثر ملامســـة للمعنى اللّغوي وقربـه من المعنى الاصـــطلاحي فذكر هذا علة لهذا أيّ ســـبباً له، وإيجاد الحجة، ومن هنا وجد التّرابط بين التّعليل وعناه وهو البحث عن السّبب واستخلاص الحجة (ينظر: ابن منظور،1997، 414/4).

أما التّعليل فهو مصـدر (علل)، وهو "سـقى بعد سـقى وجني الثمرة مرة بعد أخرى ... وتعلّل بالأمر واعتل: تشاغل ... وعلله بطعام وحديث ونحوهما: شَغَلَه بهما؛ يُقال: فلان يُعَلِّلُ نفسه بتعلة. وتعلل به أي تلهى به"(ابن منظور،1997، 414/4)

**التّعليل اصطلاحاً.**

أوجز أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـــ) المعاني اللغوية للعلّة عند السّابقين في تعريف شامل للعلّة فقال: "ما يتوقف عليه الشـــيء ســـواء كان المحتاج : الوجود أو العدم أو الماهية ... وهي تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر"(ينظر: الكفوي، 1998، 71/2) ، أوهي معرف الحكم ، أو ما يتوقف عليه الشـيء، أو هي ما يقتضـي الحكم ، وتقديم دليل على ما يقعده النّحوي، وهي ما يحتاج وجود الشّـــيء لنثبت صـــحته(ينظر: السـيوطي، 2004، 76-77).

والعلة والتعليل عند أصـوليّي الفقه: "الوصـف (الظاهر المنضـبط) الذي يترتب عليه تحقيق المصـلحة أو دفع المفسدة"(سراج،1998، 184)، وعند النحويين: وهي الوصف الذي يعتقد أنّه السبب في الحكم الذي أُتخِذَ في مسألة نحوية معينة، وهي القرينة التي يتحقق الحكم بسببها(ينظر: سلامة،2012، 87).

**العلّل النّحوية في شروح المعلقات.**

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الشعر الجاهلي يعد مصدراً أساسياً للنحو العربي، وميدان لإثبات القاعدة النحوية، لقد أبقى الشعر الجاهلي كثيرا من الأحكام والأمثال حية متداولة، مفهومة المقاصد، سلسة التناول والتداول.(ينظر: ريام كريم، مؤتمر كلية الإمام الكاظم(ع)، مجلة لارك،2024)، وشراح المعلقات استعملوا التّعليل كثيراً، من خلال التّصريح بنصه، أو التماس التّعليل عند حديثهم عن مسألة نحوية، وسنحاول تسليط الضّوء على أهم العلّل التي ذكرها شراح المعلقات.

**أولاً- علّة الحمل على المعنى.**

وهو مشابهة حكم ما أشبهه في المعنى أو اللفظ أو كلاهما ، والنّحاة وضعوا شرط في الحمل على المعنى، وهو أنْ يؤمن معها اللبس (ينظر: الأنصاري، 1985، 674/2) ، والعلّة هنا هو الشّبه بين اللّفظين أو التّركيبين، كذلك اشترط أشرف مبروك صاحب كتاب (الحمل على المعنى) وجود قرينة لفظية أو معنوية تساعد في تحديد إمكانية حمل لفظ أو تركيب على معنى آخر (ينظر: مبروك، 1989، 6).

ولكي يتجلى لنا الأمر نورد هذا المثال الذي حمل فيه سيبويه (إلا) على معنى (لكن) لا لعلّة إلا صحة المعنى، وجاء ذلك في " باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من النوع الأول"(سيبويه، 1988، 319/2) ، وقال فيه "وهو لغة أهل الحجاز؛ وذلك مثل قولك: ما فيها أحد إلا حمارًا، وكرِهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)"(سيبويه، 1988، 319/2) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وعند الحديث عن شراح المعلقات وعلّة الحمل على المعنى، فإنّنا نجد النّحاس يقف في مقدمة الشراح حيث ذكر عبارة الحمل على المعنى بنصها في قول عنترة بن شداد (ديوانه، 1893 ، 81) [الكامل]

**جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ بِكْرٍ حُرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدِّرْهَمِ**

فعند حديثه عن كلمة (فتركْنَ) قال هي محمولة على المعنى؛ لذلك علّل سبب اسناد الفعل لنون النّسوة بالحمل على معنى (فتركتْ السحائب كل قرارة كالدرهم)، وبذلك علّل جمع فاعل الفعل بنون النّسوة ، ورفع اللبس بين (جادتْ و تركنَ)، (ينظر: النحاس، 1973، 475/2) ، والشّنقيطي استطرد في الكلام عن (فتركنَ) فذكر أنّ "(كل) اضيفت إلى نكرة ولم يعتبر معناها"(الشنقيطي، 1934، 113) ، واعتبره شاذ عند النحاة، والواجب أنْ يقولَ ( فتركتْ)(ينظر: الشنقيطي، 1934، 113) ، وممن ذكر هذه المسألة البطليوسي، ورأيه أنّ الشّاعر رد الضّمير في (تركنَ) على (كل) ثم علّلها بمعنى السحاب(ينظر: البطليوسي،2008، 204/2) ، والتّبريزي ذكر رأي النّحاس بنصه وهو الحمل على المعنى(ينظر: التبريزي، 1980، 277) , ولم يتطرق بقية الشراح لموضع شاهدنا.

ومن مظاهر الحمل على المعنى ما وجدناه عند ابن الأنباري في بيت لبيد بن ربيعة:(ديوانه، 2004، 107) [الكامل]

**تَجتافُ أَصْلاً قالصاً مَتنبِّذاً بعُجُوبِ أَنقاءٍ يميلُ هَيَامُها**

فبعد أنّ وضّح ابن الأنباري أنّ معنى البيت أنّ البقرة الوحشية اختبأت في شجرة متنحية أيّ مبتعدة عن معظم الشّجر، متنحية عن الطّريق لتأمن، ذكر في إعراب (تجتافُ) إنّها في موضع النّصب على المعنى، وحملها على تقدير (باتت مجتافةً)، ولو صح لنا سؤال ابن الأنباري : لِمَ قدرتها على النّصب؟ لم يجب إلا بتقدير المعنى ضمن سياق البيت ، وهو ما ذكره في شرحه، ولذلك قدر لها بناءً على المعنى فعلاً محذوفاً هو (باتت)(ينظر: ابن الأنباري،1996، 550-551 )والتّبريزي ذكر ما ذكره ابن الأنباري بنصه(ينظر: التبريزي، 1980، 230)، وبناءً عليه فإنّ المعنى في البيت لتقدير نصب كلمة (تجتافُ) على النّصب على فهم شجرة واحدة تنحت عن بقية الأشجار متجافية عنها ، ولو أنّ المعنى هو من متلازمات إعراب أي كلمة ولا غنى عنه، ولم يذكر بقية الشّراح موضع شاهدنا. وهذان المثالان عن علّة الحمل على المعنى لا يمنعان من أنّ شراح المعلقات جميعهم قد اعتمدوا على هذه العلّة رغم التّفاوت فيما بينهم في عددها.

**ثانياً- علّة الاستثقال**.

تعدُّ علّة الاستثقال من العلّل التي كانت العرب تراعيها في كلامها؛ إذ من عادة كلام العرب الميل إلى الخفة وتجنب الثّقيل في الكلام(ينظر: السامرائي،1975، 179) ،وكان العرب يستثقلوا عبارةً، أو ربّما كلمةً، أو ربّما حرفًا، أو حتى حركةً إذا سببتْ ثقلاً في النّطق، والقصد علّة الاستثقال تحصيل الخفة والرّشاقة في الكلام، والابتعاد عما يعكر خفة النطق وانسيابيته، وقد أشار ابن جني لهذه العلّة بقوله: " أما إهمال ما أُهمِلَ مما تحتملُه قسمة التّركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيته ملحقة به ومقفاة على إثره"(ابن جني،1913 ، 55/1)، وهي علّة تتصل بطباع العرب في الكلام ، فمن طبعهم الميل إلى الابتعاد عما يثقل النطق ، بشرط أنْ لا يختل كلامهم(ينظر: ابن الوراق، 1999، 60) ، وكانت الدّكتورة خديجة الحديثي قد ذكرت علّة الاستثقال وذكرت إنها من حيث النتيجة هي علّة تخفيف ، وهي بقولها هذا تخلط بين بين علّة الاستثقال وعلّة التّخفيف رغم أنّ النّحاة فصلوا بينهم(ينظر: الحديثي، 1974 ،373).

والاستثقال وجد في شروح المعلقات ، فهذا الزوزني أشار إليه في قول

طرفة بن العبد:(ديوانه،2002، 19) [الطويل]

**إذا نحنُ قُلْنَا أَسْمعينا انْبَرت لَنا على رِسْلِها مَطْروقَةً لَمْ تَشَدَّدِ**

فبعد شرحه لمعنى البيت " إذا سألناها الغناء عرضت تغنينا متئدة في غنائها على ضعف نغمتها لا تشدد فيها"(ينظر: الزوزني،1983، 110) ، ثم ذكر أنّ الشاعر أراد (لم تتشدد) ثم حذف إحدى التاءين بسبب الاستثقال

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وهما واقعان صـــدر الكلمة(الزوزني،1983، 110) ، ومثل لذلك بآيات قرانية ســقطت فيها أحدى التائين : ﴿**تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ**﴾(القدر، 4) ،والآية ﴿**نَارًا تَلَظَّى**﴾(الليل، 14) ، والآية ﴿**فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى**﴾(عبس، 10) ، ومثلها من هذه الآيات.

والحقيقة أنّ اســتشــهاد الزّوزني بهذه الآيات هو أقراره بأنه أســلوب في اللغة العربية متواتر، إذا لم يلتبس المعنى، وقد تنّبه الحلبي النّعســاني وذهب إلى ما ذهب إليه الزّوزني فذكر أنّ الاســتثقال ادى إلى حذف أحدى التائين(ينظر: الحلبي، 1906، 59).

وهذه المسألة ذكرها ابن مالك في ألفيته فقال: [الرجز]

**وما بتاءين ابْتُدِئ قد يُقتصر فيه عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبر**

وقال المرادي (ت 749هـــ) شـارحاً لقول المصـنف: " إذا اجتمع في أول الفعل المضـارع تاءان جاز حذف أحدهما نحو (تبين العبر) وأصله تتبين الأولى تاء المضارع والثّانية تاء تفعل، وعلّة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن ســبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصـــل، وهي لا تكون في المضـــارع، عدلوا إلى حذف إحدى التاء"(المرادي،2008، 1646/3) ، فذكر ثقل اجتماع المثلين، وفي نفس المسـألة ربما سـبب حذف أحدى التاءين في الالتباس في إعراب الفعل ومثل ذلك عند النّحاس في قول لبيد بن ربيعة:(ديوانه،2004، 103) [الكامل]

**أَوْ رَجْعُ واشِمةٍ أُسِفَّ نَؤورُهَا كِفَفاً تَعَرَّضَ فَوْقَهُنَّ وِشَامُها**

فالنّحاس توقف بين زمنين للفعل (تعرضَ) فذكر أنّه من فتح الضّـــاد جعله ماضـــياً، ومن ضـــم الضّـــاد فهو مضارع وأصله (تتعرضُ) ثم قام بحذف أحدى التاءين ورفعه(ينظر: النحاس،1973، 370/1).

وفي الحـديـث عن اســتثقـال الحركـة نورد مـا أورده ابن الأنبـاري في قول الحـارث بن حلزة اليشكري:(ديوانه،1994، 11) [البسيط]

**آذَنَتْنا بِبَينِهَا أسْماءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ**

فذكر ابن الأنباري أنّ (ثاوي) حصـــل بها حذفان أحدهما للاســـتثقال، فذكر أنّ (ثاوٍ) مجرور بربّ وأصـــلها (ثاوي) فاستثقل كسر الياء، فألغيت، ثم أسقطت الياء من الكلمة لسكونها وسكون التّنوين قبلها فأصبحت ( ثاوٍ)(ينظر: ابن الأنباري،1996، 427) .

ومن علّة الاســتثقال ما ذكره ابن الأنباري والنّعســاني الحلبي في قول عمرو بن كلثوم:(ديوانه، 1996، 76) [الوافر]

**إذَا ما عيَّ بالإسناف حَيٌّ مِن الهَوْل المشبَّه أن يكونا**

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

فذكرا الأصـــل في (عي) هو (عيي) ولكن العرب اســـتثقلوا الجمع بين حرفين متجاورين متحركين من جنس واحد، فاضـــطروا إلى تســـكين الياء الأولى، ثم أدغموا الأولى في الثّانية التي بعدها(ابن الأنباري، 1996، 392)(ينظر: الحلبي،1906، 142) ، وهذه المســألة ذكرها ابن جني في الخصــائص في حديثه عن (الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستثقل) وساق لها عدة أمثلة عند العرب وميّز بين الأصل في الكلمة وشكلها بعد التخفيف(ينظر: ابن جني،1913، 163/1).

**ثالثاً- علّة دلالة الحال.**

دلالة الحال: الأمارة والعلامة في الذّهن التي تصـــاحب الشّـــيء وتدل على أمر معين، فنجد أحوال الإنســـان المصـاحبة لتصـرفاته من أقوال أو أفعال لها دلالات تمكننا من معرفة قصـد المتكلم، وإنْ لم يصـرح بمراده أو نيتـه، ويجعل مجمل القول واضـــح بيّن لا يحتـاج إلى توضـــيح وهو مـا يعرف بـدلالـة حـال المتكلم(ينظر: الزحيلي،2006، 798/2) ، والسّـــيوطي (رحمه الله) في الاقتراح ذكر دلالة الحال وهي حذف كلمة أو جملة ومعرفة المقصـــود بدونها وذلك اســـتناداً على دلالة الحال كأنّ يقول أحدهم (الهلالَ) فيعرف المقصـــود (رأيتُ الهلالَ)، فالعناصر الخارجية للنّص دلت على معناه(ينظر: السيوطي،1989 ، 100).

ومن علّة دلالة الحال ما ذكره ابن الأنباري في قول عمرو بن كلثوم:(ديوانه، 1996، 86) [الوافر]

**لَيَسْتلبُنَّ أَبداناً وَبِيضاً وَأَسْرَى في الحديدِ مُقَرَّنينا**

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

فتوقف ابن الأنباري لعدم وجود جواب القسم في البيت، بعد ذكره أنّ اللام لأخذ العهد وهي لام القسم، ثم علّل ذلك بدلالة الحال أيّ (ليستلبنّ أبداناً وبيضاً أو ليعودوا إلى رشدهم)، وذَكر رأي الفراء(ت 207 هـ) في معنى البيت وهو قوله ( وجواب أخذ العهد حذف لبيان معناه)(ينظر: ابن الأنباري،1996، 417).

ولم يتوقف ابن الأنباري عند ذلك بل استشـهد بقوله تعالى: ﴿**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّـــمَاءِ**﴾(الأنعام، 35) ، فالجواب معنـاه (إنْ اســـتطعت فأفعل) ، وكذلك مثل لدلالة الحال بقول امرئ القيس:(ديوانه، 2004، 101) [الطويل]

**فلو أنَّها نفسٌ تَموتُ سوِيَّةً ولكنَّها نَفْسٌ تَسَاقَطُ أنفُسا**

فالشّاعر حذف جواب الشّرط لدلالة الحال عليه(ينظر: ابن الأنباري،1996، 417) ، ومن تابع ابن الأنباري اثنان من الشّراح التّبريزي والنّعساني الحلبي(ينظر: التبريزي،1980، 363)(ينظر: الحلبي،1906، 149) ، وقد ذكر ابن هشـام هذه المسـألة فقال: " وَيجوز حذف مَا علم من شَرط بعد وَإِلَّا نَحْو افْعَل هَذَا والا عاقبتك أَو شَرطه مَاض نَحْو ﴿فَإِن اسْتَطَعْت أَن تبتغي نفقا فِي الأَرْض﴾ أَو جملَة شَرط وأداته ان تقدمها طلب وَلَو باسمية أَو باســـم فعل أَو بِمَا لَفظه الْخَبَر نَحْو ﴿**تَعَالَوْا أَتْلُ**﴾(الأنعام، 151) وَنَحْو أَيْن بَيْتك أزرك وحســـبك الحَدِيث ينم النَّاس وَقَالَ مَكَانكِ تحمدي أَو تستريحي"(ابن هشام،2001 ، 444) ، ومهما يكن فهي مسألة متفق عليها عند

العرب ، وهو حذف ما فُهِم الكلام بدونه، كذلك التّبريزي اعتمد على علّة دلالة الحال في تعلق الجار والمجرور في قول عنترة بن شداد:(ديوانه،82،1893) [الكامل]

**بِزُجَاجَةٍ صَفْرَاءَ ذَاتِ أَسِرَّةٍ قُرِنَتْ بِأَزْهَرَ فِي الشَّمَالِ مُفَدَّمِ**

فقد نظر لمعنى كلام الشّاعر وهو يتكلم عن الخمر، فذكر أنّ ( بزجاجةٍ) تتعلق بمحذوف مقدر وهو قوله (شربتُ) ، ثم توقف عند كلمة (صفراء) ،وذكر رأي الأخفش (ت 215هـ) وهو أنّ صفراء في اللّغة نعت للزّجاجة، وفي المعنى هي نعت للخمر، ثم أورد رأي ابن الأعرابي (ت 231هـ) أنّها تصح نعتاً للخمر وللزّجاجة، وما أريد قوله هنا أنّ التّبريزي اعتمد على دلالة الحال في تقدير المحذوف وهو متعلق الجار والمجرور، ثم أجاز إعراب (صفراء) حال منصوب بتقدير (شربتُ بخمر زجاجة صفراء)(ينظر: التبريزي، 1980، 191-192) ، وهذا كان ذكره البطليوسي قبله بشيء من الاختصار حيث ذكر رأي الأخفش فيه(ينظر: البطليوسي،2008، 219/2) .

**رابعاً- علّة المشابهة.**

لم نجد في كتب النحاة تعريفاً محدداً للمشابهة في النّحو ، ولكن ذكره لم يغفله النحاة منذ النّشأة الأولى للنحو فهذا سيبويه يقول: " فمن كلام العرب أن يجعلوا الشّيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع "(سيبويه،1988، 374/3) ،وذكر المشابهة ابن الشّجري (ت 542 هـ) فقال: " ومن شأن العرب أن تحمل الشّيء على الشّيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما "(ابن الشجري،1991، 368/2) ، وكان ابن يعيش (ت 643 هـ) أكثر تفصيلاً عندما تحدث عن المشابهة والرّبط بين الحكمين في النّحو فقال: "وهم كثيرًا ما يُشبهون الشّيء بالشّيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء، وإن اختلفا من جهات أخرى "(ابن يعيش،2001، 146/4).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ويمكن القول أنّ المشابهة هي حمل حكم على حكم آخر لمشابهة في شيء أو عدة أشياء، وشراح المعلقات اعتمدوا على المشابهة للوصول للأحكام النّحويّة في عدة مواضع، نورد منها.

ففي قول لبيد بن ربيعة:(ديوانه،2004، 105) [الكامل]

**بِأَحِزَّةِ الثَّلَبُوتِ يَرْبَأُ فَوْقَهَا قَفْر المَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرامُهَا**

فالنّحاس والتّبريزي تنبها إلى أنّ الجمع في (أحزة) جاء خارج على القياس، ثم علّلا ذلك على المشابهة فذكرا أنّ (أحزة) جمع (حزيز) ، ولكنه جاء على غير القياس، وكان الأصل جمعه على ( فعلان ) مثل (رغيف – رغفان ) ثم ذكرا أنّ جمع على أحزة للمضارعة أيّ المشابهة ومثلا بقولنا (طويل وطوال)(ينظر: النحاس،1973، 386/1)(ينظر: التبريزي،1980، 219) ، ولم يتناول بقية الشّراح موضع شاهدنا.

ومن أمثلة علّة المشابهة في قول امرئ القيس:(ديوانه،2004، 35) [الطويل]

**تصُدّ وتُبْدي عن أسيلٍ وتَتَّقي بناظرّةٍ من وَحشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ**

فابن الأنباري حمل معنى (عن أسيل) على المشابهة في حذف الموصوف ووضع الصّفة مكانه والتّقدير(عن خدٍ أسيلٍ) وشبه ذلك بقولنا (مررتُ بعاقلٍ) أي بإنسان عاقل فحذف الموصوف من الجملة وأقام الصفة مكانه، وكذلك حمله على المشابهة من قوله تعالى ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾(يوسف، 82) ، على تقدير (أسأل أهل القرية)(ينظر: ابن الأنباري،1996، 65) ، والبطليوسي أشار لمعنى (أسيل) وحذف الموصوف دون التّفصيل كما فعل ابن الأنباري(ينظر: البطليوسي،2008، 42/1) ، وهذا ما أشار إليه الشّنقيطي(ينظر: الشنقيطي،63،1934) ، وكثير من النّحاة أشاروا لمسألة حذف الموصوف ووضع الصفة مكانه، أو حذف المضاف وهي مسألة متفق عليها في العربية(ينظر: الفراهيدي،1995، 129)(ينظر: المبرد،1994 ،230/3) .

**خامساً- علّة التخفيف.**

وهو حذف حرف أو تسكين كلمة متحركة، ولم نجد المتقدمين من النّحويين قد أفردوا له تعريفاً، ولكنهم ذكروه كثيراً في حديثهم عن إنْ المخففة والنّون الثّقيلة والخفيفة أو إسقاط التاء في الأفعال المكررة مثل (تتعاون وتتعارض)(ينظر: عفيفي، 1972، 28-29) ، وسيبويه ذكر التّخفيف وهو إسقاط حرفٍ أو حركةٍ من الكلمة وعلّل الغرض منه هو طلباً للخفة في الكلام ما لم ينتقص به الكلام، أيّ يختل معناه أو فهمه(ينظر: سيبويه،1988، 255/2) ، وكذلك ذكره من المحدثين شوقي ضيف وذكر العرب تميل إليه وهي عادة عندهم الرّغبة في التخفيف(ينظر: ضيف، 1963، 37) ، (يعتبر أسلوب الحذف من أساليب التأويل، وهو مرتبط بالمستوى الدلالي والتركيبي في الجملة العربية، وأحد المطالب التي تستعمل في الجملة النحوية)، (مريم مهدي، مجلة لارك،2021، 11) وقد يُشكّلُ علينا الخلط بين علّة الاستثقال مع علّة التخفيف؛ وسبب ذلك هو تتبع ما ذكره الشّراح ، فهم علّلوا مرة للاستثقال ومرة أخرى للتّخفيف.

ففي قول زهير بن أبي سلمى:(ديوانه، 1988، 103) [الطويل]

**أَثَافِيَّ سُفْعاً في مُعرَّسِ مِرجَلٍ ونُؤْياً كجذْمِ الحَوْض لم يتثَلَّمِ**

فقد ذكر ابن الأنباري أنّ (أثافي وأثاف) ترد بالتّخفيف وبالتّثقيل وذكر الفرق بينهما وهو التّشديد أو ترك التّشديد وهو رأي هشام بن معاوية الضرير ( ت 209هـ) ، ثم شبهها بتخفيف كلمة (أمانيَّ) في قوله تعالى: ﴿**لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ**﴾(البقرة، 78) ، التي قُرِئتْ بالتّخفيف وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ( ت 130 هـ) وهو أحد القراء العشرة، وكذلك قراءة شيبة بن نصاح (ت 130هـ) وهو أحد القراء السّبعة المشهورين، هذا ما ذكره ابن الأنباري(ينظر: ابن الأنباري، 1996، 237) ، وهو ما ذكره البطليوسي بمعناه أنّها ترد مخففة وثقيلة(ينظر: البطليوسي،2008، 6/2)، وكان النّحاس أكثر تفصيلٍ في شرح البيت وذكر أنّ

الأصـــل في (أتافٍ) التّثقيل إلا أنّ التّخفيف جاء أكثر في كلام العرب، واســـتشـــهد بقول ذي الرمة:(ديوانه، 1982، 274) [الكامل]

**وَهَلْ يَرجِعُ التسلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأثَافي وَالديَارُ البَلاقِعُ**

ثم ذكر رأي علي بن سليمان (الأخفش الأصـغر) (ت315 هـــ) وهو ينكر التّخفيف فيه ويقول الوزن مستقيم على تشدّيد الأثافيّ(ينظر: النحاس،1973، 304/1).

ومن علّة التّخفيف ما ذكره ابن الأنباري والتّبريزي في قول امرئ القيس:(ديوانه،2004، 19) [الطويل]

**ألاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنّ صَالِحٍ وَلاَسِيمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ**

إنّ ( ربّ ) ترد مشدّدة ومخففة وقال ابن الأنباري: "ورُبَّ فيها لغات، أفصحهن ضم الرّاء وتشدّيد الباء، ومن العرب من يضـم الرّاء ويخفف الباء، فيقول: رُبَ رجل قائم، ويروى عن عاصـم إنه قال: قرأت على زر بن حُبيش (رُبَّما) بالتّشـديد، فيقال: انك لتحب الرُّبَّ، ربما مخففة، ومن العرب من يفتح الرّاء ويشـدد الباء فيقول: رَبَّ رجل قائم"(ينظر: ابن الانباري،1996، 33)، وذكرا رأي الكسائي (ت 189 هـــ) إنّه يرى التخفيف في (ربّ) المفتوحـة الرّاء ، والتّشـــديد في ربّ مضـــمومـة الرّاء، وذكرا أنّ من العرب من يجوز تخفيفها مع المضـــمومـة الرّاء بشـــرط إضـــافـة تـاء التـأنيث لهـا ( رُبَة رجل قائم )(ينظر: ابن الانباري،1996، 33-34)(التبريزي،1980، 33) ، والبطليوسـي تحدث عن التّشـديد والتّخفيف في البيت ولكن في كلمة ( سيَّما ) وذكر العرب لغتها فيها التخفيف والتشديد(ينظر: البطليوسي،2008، 32/1) ، والزوزني ذكر الأشكال التي ترد بها (ربّ) عند العرب وهي ( رُبْ – رُبُّ - رُبَّ – رَبَّ ) وكذلك ذكر أنّها تلحقها التاء ( ربّة وربّت )(ينظر: الزوزني،1983، 34).

**سادساً- علّة الأصل.**

الأصـــل هو الأســـاس التي وضـــعـت لـه القـاعـدة النّحويـة ،وهو محـل الحكم المقيس عليـه(ينظر: السيوطي،181،1989)، والأصل والتّأصيلُ: هو إرجاعُ القواعد في الأحكام إلى أصولها الشّرعية أو النّحوية التي يعتمدُ عليها، وتطمئنُّ إليها النّفس(ينظر: طنطاوي،2020، 23).

ومن علّة الأصـــل في شـــروح المعلقات ما ذكرة النّحاس وتبعه التّبريزي بنصـــه في قول النّابغة الذّبياني: (ديوانه، [البسيط]

**وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أَحَدِ**

فبعد أنّ ذكر النّحاس جواز جعل حاشـــا فعل وجواز جعلها حرف جر، وهذا الكلام جاء بمعناه فهو ذكر جواز النّصـب والجر في جملة (وما أحاشـي)، عاد إلى الأصـل وذكر أنّ النّصـب أجود، وعلّل ذلك أنّها وردت فيها اشـتقاقات الأفعال (حاشـا و أحاشـي) كذلك حُذف منها كما يحذف من الأفعال ،واسـتشـهد للحذف بقوله تعالى:

﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾(يوسف،31) ، فجاء حاشا محذوف منه الألف(ينظر: النحاس،1973، 750/2) ، أمّا البطليوسي فحمل الإعراب على الأصل فقال: " وأحاشي منصوبة على الاستثناء "(البطليوسي،2008، 224/1) ، وكذلك فعل الشنقيطي(ينظر: الشنقيطي،1934، 10) ، والحقيقة أنّ بيت النابغة هو الحجة التي اعتمد عليها الكوفيون في إثبات فعلية حاشا، وهو تصرفه كتصرف الأفعال والحذف فيه وتعلق الجار والمجرور به، وكان الأنباري صاحب الأنصاف قد ذكر خلاف البصريين والكوفيين حول (حاشا) بين كونها فعل أو حرف جرفي (المسألة السابعة والثلاثين)، حيث عدّها البصريون حرف جر أو فعل ، بينما تمسك الكوفيون بفعليتها، ولكن الصواب هو رأي المبرد في كونها تأتي فعلاً وتأتي حرف جر(ينظر: الأنباري،2003، 226/1-227) ، ولكن الأصل فعليتها وهو موضع شاهدنا.

ومن علّة الأصل ما ورد في قول عمرو بن كلثوم:(ديوانه،1996، 81) [الوافر]

**ومِنّا قبلَه السَّاعِي كُلَيبٌ فأَيَّ المجدِ إلا قَد وَلينا**

فبعد أنّ أورد ابن الأنباري الآراء في الحركة المناسبة ل (أيّ) بين النّصب والرّفع، عاد إلى الأصل ورجح رواية الكسائي برفع أيّ، والأصل الذي ذكره ابن الأنباري ورجح الرّفع فيه هو قول النّحاة (أنّ ما بعد إلا لا ينصب ما قبله)؛ لذلك رجح رفع أيّ وهذا ما ذهب إليه الفراء حسب ما ذكر ابن الأنباري؛ لأنّها في صدر الكلام وما بعدها صلة لها(ينظر: ابن الأنباري،1996، 401) ، وهذا ما ذهب إليه النّحاس، وعاب على النّحاة والرّواة نصب (أيّ) بدون (تفتيش)–استعملَ هذه اللفظة– ويقصد عدم التأكد(ينظر: النحاس،1973، 656/2) ، وذكر الحلبي رواية النّصب عند الأصمعي ورفضها، ورجح رواية الكسائي؛ لأنّها مطابقة لأصل القاعدة النّحويّة آنفة الذكر(ينظر: الحلبي،1906، 146) ، وكان صاحب إعراب المعلقات قد توقف عند اختلاف النحاة في هذه المسألة(ينظر: الدرة،1989 ،404/1).

**سابعاً- علّة التّعويض.**

وهي تعويض شيءٍ مكان شيءٍ آخرٍ ، ليحل محله أو يؤدي دوره الإعرابي، وهي من العلّل التي ذكرها السّيوطي في حديثه عن علّل النّحو(ينظر: السيوطي،1989، 209).

ومن علّل التّعويض ما ذكره ابن الأنباري في قول الحارث بن حلزة:(ديوانه،1994، 15) [البسيط]

**وأَتانَا عن الأَراقم أَنبا ءٌ وخَطْبٌ نُعنَى به ونُسَاءُ**

فقد علّل قول الشاعر (وأتانا) ، ولم يقل (أتتنا) رغم أنّ الكلام مسند لمؤنث وهو (الأنباء)، وعلّل ذلك بالتّعويض فقال: " وأتانا ولم يقل وأتتنا لأن فعل المؤنث إذا فُصل بينه وبين المؤنث بشيء كان الفاصل بينهما كالعوض من تاء التّأنيث"(ابن الأنباري،1996، 439) ، فعد الفاصل بين (أنباء) والفعل بمثابة عوضاً عن تاء

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

التأنيث[1]، لكنّه عاد وذكر ربما الكلام جاء على الصّـواب، وأنّه أسـند الفعل لمذكر؛ لأنّ الأنباء جمع نبأ وهو مذكر(ينظر: المصدر نفسه، 439) ، وهذه المسألة لم يتناولها غيره من الشّراح، ولكن ذكرها ابن مالك (رحمه الله) في ألفيته فقال: [الرجز]

**وقد يُبَيح الفصلُ تركَ التَّاءِ في نَحوِ أتَى القَاضِي بِنتُ الواقفِ**

قال أبن عقيل معلقاً عليها: "إذا فصـــل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلا جاز إثبات التّاء وحذفها والأجود الإثبات فتقول أتى القاضـــي بنت الواقف والأجود أتت وتقول قام اليوم هند والأجود قامت"(ابن عقيل،1980، 476/1) .

ومن علّة التّعويض ما ذكره التّبريزي في قول امرئِ القيس:(ديوانه،2004، 19) [الطويل]

**ويَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبَا مِن رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ**

فنقل التّبريزي رأي سـيبويه في أنّ (عذارى) أصـلها (عذاري) ثم حُذِفتْ الياء وعوض عنها بأحد الأمرين التّنوين فنقول (عـذارٍ) أو الألف فنقول (عـذارى) وهو مـا جـاء عليـه البيـت، ولم يجوز الجمع بين الألف والتّنوين، ثم ذكر رأي المبرد (ت 285هـ) الذي ذكر أنّ التّنوين في عذارٍ عوض عن الحركة، وبذلك المبرد أجاز التّعويض بـالتّنوين عن الياء المحركـة، ولم يجوز التّعويض عن ألألف بـالتّنوين؛ إذ كيف نحرك حرف العلّة وهو لا تظهر عليـه الحركات الإعرابية(ينظر: التبريزي،1980، 35) ، وكان النّحاس قد ذكر أنّ الألف عوض عن الياء؛ لأنّها أخف منها(ينظر: النحاس،1973، 111/1).

ففي المثالين اللذين سـقناهما اعتمد الشّـراح على علّة التّعويض لتوجيه الشّـكل الصّـرفي الذي وردت به الفاظ معينة.

**ثامناً ـ علّة الضَّرورة.**

وهو مـا وَقَعَ في الشِّـــعر وجـاءَ مُخالفاً للقِياسِ ممَّا لا يجوز في النّثرِ يَقَعْ لَه نَظِير في النَّثر، أو ربما وقع في النثر لغرض التّناسبِ في النّص أو لضرورة السَّجعِ علَى خِلافِ القاعدة(ينظر: الآلوسي،1341هـ، 6) ، أو يمكنُنا القَولُ: " إنَّها مُخالفةٌ لِقَواعِدَ مِعيارِيَّةٍ وَضَـعَها النَّحويونَ، وخالَفَها الشُّـعراءُ، وخَرَجُوا بِها عن الأصـلِ امتِثالاً لِمُتَطلَّباتِ الشِّعرِ مِن وَزنٍ وقافِيةٍ ومُوسِيقا"(المصطفى،2015، مقال منشور شبكة الألوكة) .

وكان سيبويه قد تكلم عنها في (بابِ ما يَحتَمِلُ الشِّعرَ) ، وذكر أنّه يجوز للشّاعر الخروج عن القاعدة النّحوية بشـرط أنْ يكونَ مضـطراً لذلك، ولم يجد بداً منه فقال: " اعلَمْ أنَّهُ يَجُوزُ في الشِّـعرِ ما لا يَجُوزُ فِي الكَلامِ مِن

[1]() ينظر: المصدر نفسه 439.

صَـرفِ ما لا يَنصَـرِفُ، يُشـبِّهُونَهُ بِما يَنصَـرِفُ مِن الأَسـماءِ، وحَذفِ ما لا يُحذَفُ، يُشـبِّهُونَهُ بِما قَد حُذِفَ واستُعمِلَ مَحذُوفاً "(سيبويه،1988، 26/1).

ومنه في شروح المعلقات، في قول زهير بن أبي سلمى:(ديوانه،1988، 103) [الطويل]

**تَبَصَّرْ خليلِي هَلْ تَرَى من ظعائنٍ تَحَمَّلْنَ بالعَلياءِ منْ فوقِ جُرثُمِ**

فقد تنّبه ابن الأنباري إلى صرف (ظعائنٍ) مع أنّها ممنوعة من الصّرف؛ لأنّه من أوزان صيغ منتهى الجموع (فعائل)؛ وبلا شك فأنّ ابن الأنباري رأى الضّرورة الشّعرية حتمت على الشّاعر تصريف ما لا ينصرف، ثم لتوضيح القاعدة في الضّرورة الشّعرية ذكر آراء الفراء والكسائي: " قال الفراء والكسائي: الشّعراء تجرى في أشعارها كل ما لا يجري، ألا أفعل منك فإنهم لا يجرونه في وجوه من الوجه، لأن من تقوم مقام الاضافة، فلا يجمع بين إضافة وتنوين. وتحملن صلة الظعائن"(ينظر: ابن الأنباري،1996، 241).

والنّحاس كان أكثر تفصيلاً في شرح مسألة الضّرورة الشّعرية في كلمة (ظعائن) فذكر صرفها للضّرورة ، ثم علل ذلك أنّ الأصل في الأسماء هو التّصريف، وذكر رأي سيبويه في أنّ الشّعراء لا يضطرون لشيءٍ إلا أرجعوه لأصله، وهذا ما ذكره الأخفش على حسب ما نقله النّحاس أنّهم يرجعون ما اضطروا إليه إلا احدى لغات العرب(ينظر: النحاس،1973، 308/1) ، ولم يتناول بقية الشّراح موضع شاهدنا.

وربما جعلتْ ضرورة الشّعر شاعراً يستبدل كلمة مكان كلمة أخرى ، هذا ما ذهب إليه ابن الأنباري في شرح قول زهير بن أبي سلمى:(ديوانه،1988، 107) [الطويل]

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

**فَتُنْتجْ لكُمْ غِلمانَ أَشأَمَ كُلُّهُمْ كأَحمرِ عادٍ ثُمَّ تُرضِع فَتفْطِمِ**

فالمعروف أنّ عاقر ناقة نبي الله صالح هو (أحمر ثمود) وليس عادٍ، وأسمه (قدار بن سالف) فابن الأنباري استبعد أنّ يكون زهير قد أخطأ ونسبه لعادٍ ، بل علّل ذلك بضرورة الشّعر، حيث أنّ تفعيلة البيت اضطرت الشاعر لنسبته لعادٍ لمناسبة الوزن، وليؤكد ما ذهب إليه فقد ساق عدّة أمثلة لشعراء اضطرتهم الضّرورة الشّعرية لاستبدال كلاماً مكان آخر وهو لا يناسب المعنى، ومما استشهد به قول الأعشى:(ديوانه،1928، 125) [الطويل]

**فإني وثوبَيْ راهب اللُّجّ والتي بناها قصيٌّ وَحدَه وابنُ جُرهُم**

والمعروف أنّ قصي لم يبنِ الكعبة، وإنما بناها أبراهيم (عليه السلام)، ولكن تفعيلة البيت جعلت الشّاعر يأتي بـ(قصي) للضّرورة.

وكذلك قول النابغة الذبياني:(ديوانه،1996، 94) [البسيط]

**وكلُّ صَموتٍ نَثْلةٍ تُبَّعيَّةٍ ونسجُ سُليمٍ كلَّ قَضَّاءَ ذائلِ**

فقد اضطر الشّاعر إلى عدة ضرورات وليست واحدة فقد غير شكل الاسم، وكذلك نون الاسم الممنوع من الصّرف، وكذلك جاء باسم سليمان(عليه السلام) بدل داوّد (عليه السلام) وهذا خطأ؛ لأنّ صنعة نسج الدّروع هو عمل داوّد وليس سليمان(ينظر: ابن الأنباري،1996، 266).

أما النّحاس والبطليوسي والتّبريزي والشّنقيطي فقد ذهبوا إلى القول أنّ زهيراً قد أخطأ، أو أنّ ثمود كانت تُسمَى عاد، أو أنّ ثمود فرعٌ من عادٍ أو هي عادٌ الأولى(ينظر: النحاس، 331/1)(ينظر: البطليوسي، 18/2)(ينظر: التبريزي، 184)(ينظر: الشنقيطي، 84) واستشهدوا بقوله تعالى ﴿**وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ**﴾(النجم، 55) ، وإذا عدنا إلى ما بدأنا به بحثنا عن الضّرورة الشّعرية وهو قول سيبويه فيه والأخفش، فأنّ ما ذهب إليه النّحاس والبطليوسي ومن قال بقولهم هو الصواب؛ لأنّ كل ضرورة ترجع إلى رأي أو لغة عند العرب كما ذكر سيبويه والأخفش.

وخلاصة القول في علّل النحو فقد جاءتْ على الأغلب في المواضيع الصرفية والنّحوية، وهي التي استند إليها شراح المعلقات في إثبات ما ذهبوا إليه من استنباط للقواعد النحوية التي اعتمدوها ، وهي من صلب مواضيع التّحليل النّحويّ.

**الخاتمة**

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج:

1-إنّ التحليل النحوي في شروح المعلقات يعتمد بشكل أساسي على شرحي ابن الأنباري (ت328هـ)، والنحاس (ت338)، وبقية الشروح جاءت تكرار لما ذكره الشرحان المذكوران غالباً،

2-علّل النحو التي تناولناها في بحثنا ربما ذكرها الشراح بنصها، أو توصلنا إليها من خلال تحليل الشراح للمسائل النحوية.

3- تباينت مذاهب شراح المعلقات بين المدرسة البصرية والكوفية، وهذا ما توصلنا إليه من خلال استعمال الشراح للمفردات التي تنتمي كل منها لمدرسة نحوية معينة.

4- اختيار التراكيب النحوية في الشعر الجاهلي، حيث كان يوضح لماذا اختار الشاعر تركيبًا نحويًا معينًا بدلاً من آخر. على سبيل المثال، كان يفسر الشارح التقديم والتأخير في الجملة على أنهما وسيلة لتحقيق المعنى المطلوب، مثل إبراز الأهمية أو التقليل من أهمية بعض العناصر.

5-التأكيد على التفرد اللغوي للشعر الجاهلي: كل من الشراح كان لهما دور في إبراز التفرد اللغوي للشعر الجاهلي من خلال تحليل التراكيب النحوية واختيار الأساليب التي تساهم في الوصول للحكم النحوي.

6-التبريزي كان شـــرحه للمعلقات هو نقل ما ذكره النحاس بالدرجة الأولى، ومن ثم ما ذكره ابن الأنباري، وهذا القول ينطبق بشكل أقل على البطليوسي الشنقيطي، في حين تميّز الزوزني بتحليله النحوية التي أنفرد بها، والذي أثبت به قدرة الفائقة معرفة أسرار اللغة.

7-هذه العلل النحوية تبرز الدور الهام للنحو في إضفاء المعاني الدقيقة والبلاغة على الكلام، سواء في الشعر أو النثر. النحو ليس مجرد مجموعة من القواعد، بل هو أداة لفهم أعمق للغة وطريقة استخدامها بفعالية لتحقيق التأثير البلاغي والنفسي على المستمع أو القارئ.

**المصادر والمراجع**

**القرآن الكريم**

**الكتب**


1- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط5 1996.

2- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4 1913.

3- ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسني العلوي (ت542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود طنطاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1991.

4- ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20 1980.

5- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم المصري(ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت ط1 1997.

6- ابن هشام، جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف (ت761هـ)، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط1 2001.

7- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أبو محمد(ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاجيب، تحقيق مازن المبارك،/محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ط6 1985.

8- ابن الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس (ت381هـ)، علل النحو، تحقيق محمد جاسم الدرويش، مكتبة الراشد، الرياض، ط1 1999.

9- الأعشى، ميمون بن قيس (570م)، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد حسين، دار الكتب العالمية، بيروت، ط 3 2003.

10- الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه محمد بهجة، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ.

11- البطليوسي، الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب(ت494هـ)، شرح الأشعار الستة الجاهلية، تحقيق ناصيف سليمان، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت 2008.

12- البكري، طرفة بن العبد (ت564م)، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق، مهدي محمد ناصـــر الدين، دار الكتب العلمية، ط3 2002.


مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

13- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيباني (ت502هـ)، شرح القصائد العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت ط4 1980.
14- الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، دار جامعة الكويت ط1 1974.
15- الحلبي، محمد بدر الدين النعساني (ت1942م)، نهاية الأرب من شرح معلقات العرب، مطبعة السعادة، مصر، ط1 1906.
16- الدرة، محمد علي، فتح الكبير المتعال(إعراب المعلقات العشر الطوال)، مكتبة السوادي، جدة، ط2 1989.
17- ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت117هـ)، ديوان ذي الرمة، قدمه أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
18- الزحيلي، محمد مصطفى، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر، دمشق، ط1 2006.
19- الزوزني، حسين بن أحمد (ت486هـ)، شرح المعلقات العشر، دار مكتبة الحياة، بيروت 1983.
20- السامرائي، فاضل صالح مهدي، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، دار الرسالة، بغداد، ط1 1975.
21- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ)،الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1988.
22- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الأداب، القاهرة، ط1 2004.
23- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت911هـ)، الاقتراح، تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق ط1 1989.
24الشنقيطي، الشيخ أحمد بن الأمين (ت1038هـ)، شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، دار الكتب العلمية، بيروت 1980.
25- شوقي ضيف (ت1426هـ)، المدارس النحوية، دار المعارف 1963.
العامري، لبيد بن ربيعة (ت41هـ)، ديوان لبيد بن ربيعة، أعتنى به، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1 2004.
26- العبسي، عنترة بن شداد، ديوان عنترة، مطبعة الآداب ، بيروت 1893.
27- عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، دار العهد اللبنانية 1992.
28- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو [ن تميم (ت170هـ)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط5 1995.
29- القزويني الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، مقاييس اللغة، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979.
30- الكفوي، أبو البقاء (ت 1094هـ)،الكليات، تحقيق عدنان الدرويش، مؤسسة الرسالة 1998.
31- الكندي، امرئِ القيس (ت545م)، ديوان امرئِ القيس، أعتنى به، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت، ط2 2004.
32- المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)،المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1994.
33- مبروك، محمد أشرف، ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، جامعة القاهرة، دار العلوم 1989.
34- المرادي، أبو محمد بدر الدين (ت749هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1 2008.
35- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت338هـ)، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق أحمد مطلوب، دار الحرية، بغداد، 1973.
36- اليشكري، الحارث بن حلزة (ت 580م)، ديوان الحارث بن حلزة، صنعه مروان العطية، دار الهجرة، دمشق، ط1 1994.

**البحوث والدوريات**

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1- حـاجم، ريام كريم، الحضـــور الثقافي للشـــعر الجاهلي، مؤتمر كلية الامام الكاظم (ع)، مجلة لارك، المجلد 16، العدد 4، 2024

2- سعد الدين ابراهيم مصطفى، مفهوم الضرورة عند النحاة، مقال منشور، شبكة الألوكة 2015.

**الشبكة العنكبوتية**

1–مهدي، مريم رائد، جواز الحذف والذكر في أركان الجملة في كتاب كشف المشكل لعلي بن سليمان الحيدرة ، اشراف، أ م د مظفر عبد رومي، مجلة لارك للعلوم للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 43، 2021.

Sources and References

The Holy Quran

Books

1. Ibn al-Anbari, Abu Bakr Muhammad ibn al-Qasim (d. 328 AH), Explanation of the Seven Long Pre-Islamic Poems, edited by Abd al-Salam Harun, Dar al-Ma'arif, 5th ed., 1996.

2. Ibn al-Shajari, Hibat Allah ibn Ali al-Hasani al-Alawi (d. 542 AH), Amalis of Ibn al-Shajari, edited by Mahmoud Tantawi, Al-Khanji Library, Cairo, 1991.

3. Ibn al-Warraq, Muhammad ibn Abdullah ibn al-Abbas (d. 381 AH), Reasons for Grammar, edited by Muhammad Jassim al-Darwish, Al-Rashid Library, Riyadh, 1st ed., 1999.

4. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH), Al-Khasais, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian General Book Authority, 4th ed., 1913.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

5. Ibn Aqil, Chief Justice Baha' al-Din Abdullah ibn Aqil al-Misri (d. 769 AH), Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, edited by Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th ed., 1980.

6. Ibn Manzur, Jamal al-Din Muhammad ibn Makram al-Misri (d. 711 AH), Lisan al-Arab, Dar Sadir, Beirut, 1st ed., 1997.

7. Ibn Hisham, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf (d. 761 AH), Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st ed., 2001.

8. Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad (d. 761 AH), Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'ajib (The Singer of the Intelligent 'an Kutub al-A'ajib), edited by Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr, Damascus, 6th ed., 1985.

9. Al-A'sha, Maymun ibn Qays (d. 570 CE), The Great Diwan of Al-A'sha, edited by Muhammad Hussein, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut, 3rd ed., 2003 CE.

10. Al-Alusi, Mahmoud Shukri, The Harms and What is Permissible for the Poet but Not the Prose Writer, explained by Muhammad Bahja, Al-Salafiyah Press, Cairo, 1341 AH.

11. Al-Batalyusi, Minister Abu Bakr Asim ibn Ayyub (d. 494 AH), Explanation of the Six Pre-Islamic Poems, edited by Nasif Sulayman, German Institute for Oriental Research, Beirut, 2008 CE.

12. Al-Bakri, Tarafa ibn al-'Abd (d. 564 CE), The Diwan of Tarafa ibn al-'Abd, edited by Mahdi Muhammad Nasir al-Din, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 3rd ed., 2002 CE.

13. Al-Tabrizi, Yahya ibn Ali ibn Muhammad al-Shaybani (d. 502 AH), Explanation of the Ten Poems, edited by Fakhr al-Din Qabawa, Dar al-Afaq al-Jadida, Beirut, 4th ed., 1980.

14. Al-Hadithi, Khadija, The Witness and the Principles of Grammar in the Book of Sibawayh, Kuwait University Press, 1st ed., 1974.

15. Al-Halabi, Muhammad Badr al-Din al-Na'sani (d. 1942), Nihayat al-Arab min Sharh Mu'allaqat al-Arab, al-Sa'ada Press, Egypt, 1st ed., 1906.

16. Al-Durra, Muhammad Ali, Fath al-Kabir al-Muta'ali (The Syntax of the Ten Long Mu'allaqat), al-Sawadi Library, Jeddah, 2nd ed., 1989.

17. Dhu al-Rummah, Ghailan ibn Uqba al-Adawi (d. 117 AH), Diwan Dhu al-Rummah, introduced by Ahmad Hasan, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1982. 18. Al-Zuhayli, Muhammad Mustafa, The Jurisprudential Principles and Their Applications in the Four Schools of Thought, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st ed., 2006.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

19. Al-Zawzani, Husayn ibn Ahmad (d. 486 AH), Explanation of the Ten Mu'allaqat, Dar Maktaba Al-Hayat, Beirut, 1983.

20. Al-Samarra'i, Fadhel Salih Mahdi, Abu al-Barakat al-Anbari and His Grammatical Studies, Dar Al-Risala, Baghdad, 1st ed., 1975.

21. Sibawayh, Amr ibn Uthman (d. 180 AH), The Book, edited by Abd al-Salam Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1988.

22. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), The Dictionary of Keys to the Sciences of Limits and Customs, edited by Muhammad Ibrahim Ubadah, Maktaba Al-Adab, Cairo, 1st ed., 2004.

23. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr ibn Muhammad (d. 911 AH), Al-Iqtirah, edited by Mahmoud Fajjal, Dar al-Qalam, Damascus, 1st ed., 1989.

24. Al-Shanqiti, Sheikh Ahmad ibn al-Amin (d. 1038 AH), Explanation of the Ten Mu'allaqat and News of Their Poets, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1980.

25. Shawqi Dayf (d. 1426 AH), Grammar Schools, Dar al-Ma'arif, 1963.

26. Al-Amiri, Labid ibn Rabi'ah (d. 41 AH), Diwan Labid ibn Rabi'ah, edited by Hamdou Tammas, Dar al-Ma'arifah, Beirut, 1st ed., 2004.

27. Al-Absi, Antarah ibn Shaddad, Diwan Antarah, Al-Adab Press, Beirut, 1893.

28. Afifi, Ahmad, The Phenomenon of Alleviation in Arabic Grammar, Dar al-Ahd al-Lubnaniyyah, 1992.

29. Al-Farahidi, Al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr ibn Tamim (d. 170 AH), Al-Jamal fi al-Nahw, edited by Fakhr al-Din Qabawa, Al-Risala Foundation, 5th ed., 1995.

30. Al-Qazwini al-Razi, Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH), Maqayis al-Lugha, edited by Abd al-Salam Harun, Dar al-Fikr, 1979.

31. Al-Kafwi, Abu al-Baqa (d. 1094 AH), Al-Kulliyyat, edited by Adnan al-Darwish, Al-Risala Foundation, 1998.

32. Al-Kindi, Imru' al-Qais (d. 545 AH), Diwan Imru' al-Qais, edited by Abd al-Rahman al-Mustawi, Dar al-Ma'rifa, Beirut, 2nd ed., 2004.

33. Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid (d. 285 AH), Al-Muqtabas, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut, 1994.

34. Mabrouk, Muhammad Ashraf, The Phenomenon of Presumption of Meaning in Grammatical Studies, Cairo University, Dar Al-Ulum, 1989.

35. Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din (d. 749 AH), edited by Abd al-Rahman Ali Sulaiman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st ed., 2008.

36. Al-Nahhas, Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad (d. 338 AH), Explanation of the Nine Famous Poems, edited by Ahmad Matloub, Dar al-Hurriyah, Baghdad, 1973.

37. Al-Yashkuri, Al-Harith ibn Halza (d. 580 AD), Diwan al-Harith ibn Halza, compiled by Marwan al-Atiyah, Dar al-Hijra, Damascus, 1st ed., 1994.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

**Research and Periodicals**

1- Hajim, Riyam Karim, "The Cultural Presence of Pre-Islamic Poetry," Imam al-Kadhim College Conference, Lark Journal, Volume 16, Issue 4, 2024

2- Mahdi, Maryam Raed, "The Permissibility of Deletion and Mention in Sentence Components in the Book Kashf al-Mushkil by Ali bin Suleiman al-Haidara," Supervised by Assistant Professor Dr. Muzaffar Abdul Rumi, Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences, Volume (4), Issue (43), 2021.

**Internet**

1. Saad al-Din Ibrahim Mustafa, "The Concept of Necessity among Grammarians," published article, Aloka Network, 2015.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية